إعلان يوآب كني

ترجمة: عبد عزّام
ظهر بالأصل في العدد 1 من مجلّة مفتاح، سنة 2010

يظهر الإعلان في الحقل السياسي إمّا ضمنيًا أو متطفلا، فالأهمية تُولى عادةً للأمر الذي يعلنون عنه، وليسَ للفعل اللغوي نفسه، المتمثل في الإعلان. ولكن فحصًا متعمّقًا للأداء اللغوي للإعلان يوضِّح أنّ للإعلان، بسبب تفردّه اللغوي تحديدًا، أهمية سياسية، لا سيما بالنسبة للسلطة السيادية من حيثُ تأسيسها وقبولها. وغاية هذا المقال هي الكشف عن الأهمية النظرية للإعلان كمفهومٍ سياسي، ولذلك سوف يتم دمج تعريف الإعلان حسب نظرية أفعال الكلام لجين لانغشو أوستن مع تعريفه وفقًا لنظرية اللاهوت السياسي كما وضعها كارل شميت. ويتمحور القسم الأخير من هذه الدراسة حول إعلان الاستقلال ويقترح توليفة بين خطوتين نظريين لجاك دريدا، تتيح ربط جميع الجوانب السيادية واللغوية للنقاش لغاية التوصُل إلى تعريف سياسي عام وشامل لمفهوم الإعلان.

***

تشكّل نظرية أفعال الكلام لأوستن نقطة انطلاق ضرورية لتحديد الخصائص اللغوية للإعلان، فكما هو معروف، يكمن في اساس المسلك النظري لأوستن تمييز بين أفعال كلام تقريرية (Constative) وأفعال كلام أدائية (performative). ويتمثل لب هذا التمييز في الادعاء أنه خلافًا لأفعال الكلام التقريرية التي تتحدث عن حقائق وتصفها، الأمر الذي يجعلها تخضع للفحص حسب المعيار الفلسفي-اللغوي الكلاسيكي بشأن الصدق والكذب، فإنّ أفعال الكلام الأدائية لا تتناول الحقائق بل تُنتجها، ولذلك تفحص تُفحص حسب معايير النجاح والفشل.[1] وتتلخّص هذه المعايير في تأكيد أوستن على أنّ تعبيراً أدائيًا يكون ناجحًا في حالة "وجود شيء ما يحدث في اللحظة التي يقول فيها منفّذ القول قوله".[2]

وفقًا لذلك، وانطلاقًا من إصرار أوستن على الإشارة إلى الإعلان، مرة تلو أخرى، كأحد أفعال التعبير الأدائية الأبرز، فإنّ شرط النجاح المذكور، يُتيح استخلاص تعريف عام وأولي للإعلان بصفته تعبير أدائي ينجز قائله شيئًا ما في لحظة قوله. هذا تعريف واسع عام لأنه ما زالَ لا يميّزُ الإعلان عن سائر الأقوال الأدائية كالوعد مثلاً، وهو أولي لأنّ المركّب السياسي الكامن فيه لم يُصغ بعد بشكلٍ واضح ومفصّل، ولكننا نستطيع حتى عبر هذه الصورة الأساسية ذات الخطوط العريضة أن نُشير إلى المركبات الجوهرية الثلاثة لهذه المقاربة، وهي: الطابع الزمني للإعلان، أو يسميه أوستن "لحظة التعبير"؛ وإنتاجية الإعلان؛ وهوية المعلن. ومن المهم أن نتطرّق بإيجاز إلى كل من هذه المركّبات قبل البدء بفحص المعنى السياسي للإعلان، استعدادًا لمواصلة هذه المناقشة.

يوآب كني: كلية الفلسفة في جامعة تل أبيب، ومركز مينرفا للآداب

أولاً، الطابع الزمني للإعلان. خلافًا للتعبير التقريري مثل "إنه يمشي" الذي تتعلق صحته بالسؤال عمّا إذا كان شخص ما يمشي فعلا في تلك اللحظة، أو في اللحظات التي سبقت التعبير، فإنّ نجاح تعبير أدائي على غرار " أعلن عن منطقة عسكرية مغلقة" لا يمكن أن يكون مرتبطًا بالوجود السابق لمنطقة كهذه، لأنّ التعبير نفسه هو الذي يخلق المنطقة العسكرية المُغلقة. من الناحية الزمنية، يعني هذا الأمر، حسب مقياس أوستن للنجاح، أن أمران يحدثان معًا وسريعًا في لحظة الإعلان – التعبير المُعلن وانتاج الأمر المعلن عنه. يعي أوستن أنّ هذا التزامن لا يمكّن من التطرق إلى لحظة الإعلان بصفتها وحدة عادية في التسلسل الكرونولوجي للزمنِ المُتعاقِب، ولذلك يتعامل مع تلك اللحظة كأنها لحظة حاضرة "منجزة" و "غير تواصلية" تشدِّد على الإنتاجية الأصلية والمُستقلة للفعل الآني.[3] وسيتم التعمّق في فهم إسقاطات هذا الفهم للزمن في نهاية هذا المقال، ولكنه من الممكن من خلال ما تقدّم من صياغة خامّة وغير مُعالَجة التوقّف عند سِماته المتفرِّدة وأهميته الكامنة.

من هذا الطابع الزمني الخاص للإعلان وكتطويرٍ مباشِر له، يُشتق المركب الثاني في تعريف أوستن ألا هو انتاجية الإعلان، أو للمزيد من الدِقّة الشكل الذي يكون فيه قول شيء وإنتاج ذلك الشيء متماثلان تمامًا. لا ترى نظرية أوستن في الإعلان فقط تعبيرا أدائيًا) فالوعد والقسم والرهان (betting) هي أنواع من التعبير الأدائي أيضًا؛ ويبدو، للوهلة الأولى، أنّ تزامن التعبير والإنتاج يميِّزُ جميع الأقوال الأدائية، وليس الإعلان فقط. ولكن التزامن هو بالضبط ما يجعل الإعلان فريدًا من نوعه ويمنحه أهمية كبيرة جدًا على الصعيد اللغوي والسياسي. تخلق التعابير الكلامية (الأقوال) الأدائية مثل الوعد والرهان في الحاضر التزامًا بأمرٍ مستقبلي ما، ولكن كما رأينا، من أجل أن تكون الأقوال أدائية قابلة للتنفيذ يجب أن يتحقّق التعبير والإنجاز المتجسِّد فيه في نفس الوقت تمامًا. بالنسبة الإعلان، قد يكون لذلك تفسيران: إما أن يكون الالتزام بخلق أو انتاج مستقبلي هو أمرٌ في حدِ ذاته، وعندها يكون كل وعدٍ أو رهان بمثابة إعلان يخلق هذا الكائن المتفرِّد المدعو "التزامًا"؛ أو أنّ "أدائية" الوعد والرهان مرهونة بـ"أدائية" إعلان مستقبلي- بمعنى أنّه بالقياس مع نجاح أو فشل هذا الإعلان يمكننا لاحقًا، وبأثرٍ رجعي، أن نشتق نجاح أو فشل أي وعد تطرق إلى الأمر الذي أعلن. وفي جميع الحالات، تتجلى أفضلية الإعلان كتعبير (قول) أدائي لإجتماع الجانب التعبيري والجانب الأدائي فيه، في آن واحد وبشكلٍ فوري

وتتعزّز أهمية هذه الأفضلية الزمنية في ما يتعلّق بإنتاجية التعبير المعلِن عندما نعاين البُعد الدلالي والاشتقاقي للإعلان، والفرق القائم في اللغة العبرية، وليس في لغاتٍ أخرى، بين الإعلان والتصريح. في اللغات الألمانية والانجليزية والفرنسية يكمن أساس الإعلان في التوضيح والتفسير وإلقاء الضوء (er-klarung. de-clarare).[4] هذه المعاني التي تتركز في التعريض للنور (الإخراج إلى الضوء)، وفي التركيز والكشف تجد مرادفتها العبرية في "التصريح" – **הצהרה** (هتصهارا) فقد كان اللفظ الثلاثي السامي **צ-ה-ר** (وفي اللغة العربية: ظهر) متعلقًا بالظهر في البداية، وعليه فهو يتعلّق أيضًا بالإرتفاع أي بالتواجد فوق شيء ما أو على ظهر شيء ما.[5] من هنا جاءت صيغة "**צהריים**" (الظُهر) التي تشير إلى النقطة الأعلى التي تتواجد فيها الشمس؛ وبما أنّ أشعة الشمس تكون في أسطع حالاتها في تلك النقطة فقد اشتقت منها معاني الضوء والوضوح التي يمكن أن نجدها في صيغ مثل "**צוהר**" (تصوهار) وهي فتحة في أعلى الجدار يدخل منها

النور؛ و"צהר (يتصهار) ويعني زيت الإضاءة في المصباح. للرفع (الإظهار) والإضاءة والكشف، في واقع الأمر، أهمية سياسية، فهي تبرز الحاجة إلى تحويل الأمر المصرّح به إلى أمرٍ علني، ولكن بما أنّ هذه الكلمات تشير أيضًا إلى تفرُّد وتبلور وتأكيد ما كان قائمًا مِن قبل فالتصريح يغطي الجانب التعبيري للإعلان فقط ، وليس جانبه المنتج الخلاّق، وهو الجانب الجوهري، كما رأينا أعلاه.

إن ما ينقص التصريح لكي يتحول إلى إعلان هو المركّب الثالث في تعريف أوستن إلا وهو استيضاح هوية المعلن، وهو استيضاح إلزامي، فخلافًا للتصريح، الذي قد يتحقق استجابة لمطلب خارجي أو "يُستصدر عنوة" (إفادة شخص في تحقيق تجريه الشرطة، مثلا)، يتوجب على الإعلان أن يأتي نتيجة مبادرة المعلن؛ وبعبارة أخرى، في حين لا يشكّل قصد المصرِّح شرطًا ضروريًا للتصريح فإنّ الإعلان يخرج إلى حيّز التنفيذ، إذا تعمَّدَ المعلن نفسه أن يعلن. لا يقدر شخص على أن يعلن نيابة عن شخص آخر، أو أن يعرِّف تعبير شخص آخر على أنه إعلان دون أن يقوم الآخر بإقرار ذلك والموافقة عليه. هذا القصد المستقل والحر للمعلن تجاه إعلانه- وبالتالي تجاه الشيء المعلن– هو ما يدفع هذا النقاش إلى المجال السياسي.

ليس من الضروري، على أرض الواقع، دفع هذا النقاش إلى داخل المجال السياسي فقد كان موجودًا هناك بالنسبة لأوستن نفسه، حتى لو كان ذلك على نحو خفيّ لا يظهر إلا بالتلميح فقط، وأول تلميح إلى ذلك كان تأكيد أوستن على أنه كي يكون التعبير الأدائي ناجحًا عليه أن يكون "محكم الربط بمصدره"، لكي يقدر المستهدفون أو المتلقّون من التعرُّف على هذا المصدر.[6] تتلخّص الفرضية الضمنية هنا في أنه يجب أن يكون للإعلان متلقين مستهدفين يوجه إليهم الإعلان، وهي فرضية تعادل الإدعاء القائل أنّ الإعلان هو فعل سياسي، أي فعل ينفذ في الحيّز العمومي وفي إطار تنظيم علاقات القوة بين الأغلبية وبين فرد أو قلة من ذوي الامتيازات. وعندما يكون حشد المستهدفين أو المتلقين صغيرًا وحاضرًا في الحيز المكاني لمصدر التعبير، كما في حفلة زفاف، حيث يقوم العريس بتكريس عروسه لفظًا، فإنّ التعرُّف على مصدر التعبير يمكن أن يحصل بالنسبة لتعبير أدائي شفهي أيضًا (الكاهن والشهود يؤكدون على حقيقة أنّ العريس كرّسَ عروسه، وبعدها يترجم التكريس، بواسطة هذا التأكيد، إلى سلطة سياسية-قانونية في وزارة الداخلية). أما عندما يكون حشد المتلقين المستهدفين كبيرًا جدًا يحول دون تعرّف من هذا النوع – وهو الوضع في كل جسمٍ سياسي غربي، تقريبًا، منذ أن اختفت البوليس اليونانية – فإنّ التعبير الشفهي لا يكفي، وثمّة ضرورة لتعبير كتابيّ متاح للاستخدام في المناسبات والأمكنة المختلفة. لهذا الغرض تحوُّل الدلاّل من شخص يعلم الجمهور بقرارات الحاكم إلى أمرٍ سيادي مكتوب، حيثُ يصبح الاعلان في الحيّز السياسي رسميًا عندما يكون مسجلاً فقط أو مكتوبًا. يعي أوستن ذلك جيدًا عندما يعتبر التوقيع الوسيلة التي تمكن التعبير الأدائي المكتوب من البقاء محكم الارتباط بمصدره، حتى عندما لا يكون المعلن حاضرًا في المكان والزمان. أما المشاكل الزمنية التي تتولد من هذا التوقيع فسوف تبحث لاحقًا، ولكن من الواضح، في هذه المرحلة، أنّه بصرف النظر عما إذا كان الإعلان شفهيًا أو مكتوبًا فإنّ القضية السياسية الأساسية المتعلّقة به ليست قضية هوية المعلن وإنما مسألة سلطته أو نفوذه، أي هل يملِك المعلِن في لحظة الإعلان سلطة نافذة للإعلان عن الأمر المعلن؟

يتناول أوستن موضوع السلطة أيضًا ولكن دراسته للموضوع لم تكن على قدرٍ كافٍ من التعمُّق،

على الرغم من تركيزه على أهمية الاستجابة للإعلان كشرطٍ لنجاحه، ومن الواضح أنّ مثل هذه الاستجابة تتعلّق بسلطة المعلن التي يشير إليها أيضًا.[7] ولكنه لا يبحث في شكل امتلاك أو منح السلطة التي من شانها خلق مثل تلك الاستجابة. فإذا كان نجاح الإعلان ليس سوى قبول سريانها من طرف جمهور المتلقين، وإذا كان هذا القبول هو نتيجة مباشرة لسلطة ونفوذ المُعلن، فبدون التحقق من مصدر هذه السلطة لن نتمكن من البحث في مسألة نجاح الإعلان. يدل هذا الاستنتاج على أنّ بحث أي إعلان هو، في الحقيقة، بحثٌ سياسي في السلطة أو النفوذ، والأهم من ذلك أنه يمهِّد الطريق إلى مناقشة الإعلانات المتفرِّدة للمجال السياسي، ويُجسّد ضرورة وضع تعريف سياسي للإعلان.

***

يمكننا من خلال الشبكة المفهومية التي نسجها أوستن أن نشير إلى إعلانات مختلفة ومتنوعة في الحقل السياسي والتي تنتج كيانات سياسية مختلفة ومتنوعة، مثل إضراب وحالة إفلاس وأيام حداد وأعياد ونسبة الفائدة ومنطقة عسكرية مغلقة وغيرها. تتكوّن هذه الكيانات كلها في لحظة التعبير عنها، أو لمزيدٍ من الدقة، الإعلان عنها بشكلٍ مكتوب وموقّع مِن قِبل طرف سياسي ما. والقاسم المشترك لجميع تلك الأطراف السياسية هو أنه من أجلِ الإعلان بنجاح عن الكيانات السياسية التي بمقدورهم انتاجها يجب أن يكونوا مخوّلين لذلك (يملكون السلطة لذلك)، ويجب أن يتواجد في نهاية سلسلة التخويلات التي تمنح مثل هذه الصلاحية مصدر سيادي محدّد. ويعود ذلك إلى أنّ مصدرًا سياديًا كهذا يستطيع أن يُلبّي شروط الاستقلالية والمبادرة والقصد اللازمة من أجلِ نجاح الإعلان كتعبير منتج يختلف عن التصريح. وعليه فإنّ التركيز في مسألة سلطة المعلِن يربط الإعلان بالسيادة، ويمكننا من اعتباره التعبير الأدائي الذي من خلاله يُخلق شيء ما من قِبل صاحب السيادة (أو مِن قِبل مَن فوّضه صاحب السيادة).

ولكن هذا التعريف ما يزال غير دقيق، فهو يتجاهل حقيقة أنّ الامتحان المُناسب لقياس نجاح الإعلان هو نتيجته النهائية، ولذلك فإنّ ترتيب الأمور بشكل صحيح لا يبدأ مِن تخويل الصلاحية الذي يُفضي إلى الإعلان الذي يقود إلى الناتج السياسي، بل على العكس تمامًا، وبدل القول أنّ صاحب السيادة الحاكم حاليًا هو الوحيد القادر على خلق كيانات سياسية شتّى، يجب القول أنّ من يستطيع أن يُنتج بنجاح كيانات سياسية كهذه هو صاحب السيادة. هكذا، على سبيل المثال، إذا قمت غدًا بإرسال إعلان حرب إلى جميع مواطني الدولة وإلى قيادات الجيش فعملوا بموجبه، عندها سأكون، بمعنى ما – وهو المعنى الأهم – صاحب السيادة. عندما يتكوّن فعلاً كيان سياسي ما يمكننا بعد ذلك أن نتعامل مع التعبير الذي أنتجه بصفته إعلانًا، وأن نعتبر ذلك الذي كوّنه صاحب ممثلاً لصاحب السيادة. وعليه فإنّ تعريفًا أكثر دقة للإعلان سوف يعتبره إشارة إلى السيادة، وبكلماتٍ أدق، تعبيراً أدائيا ينجح في خلق كيان سياسي، يصدر عن معلن يتمتع بسلطة سيادية (أو مفوّض مِن قِبل صاحب السيادة بخلق ذلك الكيان).

يفسِّر عكس الاتجاه على هذا النحو الادعاء الذي طُرح أعلاه، ومفاده أنه من الناحية النظرية تشكِّل قضية الاستجابة (الامتثال) للإعلان قضية ثانوية بالنسبة لمسألة مصدر صلاحية المعلن. لا يقوم هذا الادعاء بتصوير أشكال تلقي الإعلان السيادي مِن قِبل المتلقين وكأنها عديمة الصِلة

بنجاحه، وإنما يشدِّد على الحقيقة القائلة بأنّ هذه الأشكال متجسدِّة مِن قَبل في الصياغة العامة المذكورة أعلاه، والتي تُعرِّف الذات السيادية بكونها تلك التي كان تعبيرها الأدائي ناجحًا. ولكي يعتبر المُعلن صاحب السيادة السياسية على مستوى الدولة فإنّ الكيان السياسي الذي يخلقه الإعلان يجب أن يحظى باعتراف وقبول بعض الأوساط مثل: سكان الدولة، وحلفاء في الائتلاف وخصوم من المعارضة، وأصحاب السيادة في الدول الأخرى، ومنظمات عالمية أو فوق قومية وأجسام اقتصادية وتجارية، ووسائل الإعلام وما إلى ذلك. من الواضح أنه في ظروف معينة يمكن لعدم اعتراف أحد هذه الأطراف أو عدم امتثاله أن تؤدي إلى فشل الإعلان، ولكنه لا يجوز أن نستنتج من ذلك بأنّ اعتبار أي إعلان ناجحًا يستوجب مسحًا شاملاً للشكل الذي تتعامل به جميع الأطراف المتنوعة مع ذلك الإعلان، بل على العكس، فبما أنّ عدد وملامح هذه الأطراف تتغير مع الوقت، وبما أنه من غير الممكن مسحها على نحوٍ كامل، فهناك ضرورة لصياغة مجردة ونظرية على أساسها، وبالقياس معها يمكن معرفة وفحص كل من المميزات العملية المحددة للامتثال للإعلان والتعامل معها كمعايير لنجاحه. ويمكن القول أنّ أهمية بحث سياسة السيادة في الدولة – أي البحث الذي تتناوله العلوم السياسية والاقتصاد ودراسات الإعلام وعلم الإجتماع وعلم النفس - من شأنه أن يكون مفيدًا فقط بعد أن يقوم بحث فلسفي نقدي للسياسي بصياغة عامة وشكلية للعلاقة بين الإعلان الناجح والسيادة السياسية.[8]

للمعنى السياسي للإعلان، كما أستُعرض أعلاه، سمتان رئيسيتان: القدرة على تشكيل إشارة أو مؤشر إلى وجود السيادة، والبنية الرسمية المجردة التي تشكِّل شرطًا لأي مضمون قد يشمله الإعلان. يمكننا أن نفهم هذا الأمر بشكل أفضل وأن نعي المعنى النظري السياسي لهذا التعريف إذا طبقنا مصطلحات أوستن التي استخدمناها حتى الآن على نظرية السيادة الشهيرة التي وضعها كارل شميت، وفيها أيضًا تعتبر صفة التأشير مركبًا مركزيًا في التصوّر الشكلي والنظري للسيادة.

عندما يدّعي شميت أنّ "صاحب السيادة هو صاحب القرار بشأن حالة الطوارئ"،[9] فإنه يتيح المجال أمام تفسيرين للعلاقة بين الحسم وبين السيادة؛ فإما أن يكون الحسم سوى وسيلة لتحديد هوية الذات السيادية الفاعلة فقط – من يحسم الأمر بشأن حالة الطوارئ يفعل ذلك لأنه صاحب السيادة؛ أو أنّ الحسم هو الجهاز الذي يخلق الذات السيادية- هو صاحب السيادة لأنه حسم الأمر بشأن حالة الطوارئ. من السهل أن نرى أنّ التفسير الأول يوازي طريقة تعاملنا مع التصريح في حين أنّ التفسير الثاني يناسب طريقة تعريفنا للإعلان. بعد أن كشف لنا أوستن الطابع السيادي للإعلان لم يعد من الممكن رؤية الحسم بشأن حالة الطوارئ، على طريقة شميت، كإعلان يقوم فقط بكشف حقيقة الوجود المبكر لصاحب السيادة؛ بل يجب اعتباره إعلانًا يخلق صاحب السيادة بصفته هذه. من الواضح أنّ هذه قراءة عفا عليها الزمن، ولكن شميت نفسه وضع أسسها عندما دفعه تفرُّد وتميّز الحسم السيادي إلى أن يرى فيه أكثر من توصيفًا كلاميًا خاملاً، وأن يدّعي أن "جزءًا من فكرة الحسم يتمثل في أنه من غير الممكن أن تكون ثمّة قرارات حاسمة تصريحية نهائية".[10] وبكلماتٍ أخرى – وهي كلمات أوستن تحديدًا – من الممكن طبعًا أن نقول أنّ الادعاء "صاحب السيادة هو الذي يحسم بشأن حالة الطوارئ" ليست سوى حالة خاصة للتعريف الذي أمامنا وبحسبه "صاحب السيادة هو من يُعلن بشكلٍ ناجح عن أمر سياسي ما" (وهكذا فإنّ العريس من المثال أعلاه هو صاحب سيادة أيضًا، وذلك لأنّ نجاح إعلانه يشير إلى

كونه يملك سلطة القيام به مِن قِبل صاحب السيادة السياسية). حالة الطوارئ هي بالطبع كيان سياسي خاص جدًا، والتعامل معها هنا بهذا المعنى الضيِّق يؤدي إلى تسطيح الكثير من المعاني التي يهدف شميت إليها؛ ولكن في السياق الحالي يمكن اعتبار هذا الأمر خطيئة يمكن تحمّلها، والمهم هنا هو الاعتراف بأنه ليس هناك أي مانع منطقي أو نظري ضد التفسير الذي يقول أنّ شميت لا يدّعي أنّ حالة الطوارئ نشأت بسبب صاحب السيادة، وإنما أنّ صاحب السيادة تشكّل على صورته هذه بسبب نجاح حسمه - أو إعلانه- بشأن حالة الطوارئ. وفي نهاية المطاف، سواءً على المستوى النظري – اللغوي الذي أشغل أوستن أو على المستوى النظري- القانوني الذي أشغل شميت، فإن نجاح خلق كيان سياسي ("شخصان يربطهما الزواج"، مثلا) بواسطة الإعلان عنه هو الذي يكوِّن المُعلِن بصفته صاحب صلاحية سيادية، وليس العكس.[11]

لم يكن اختيار شميت عرضيًا، كما هو واضح، بل نبع من أنّ الحقل اللاهوتي – السياسي كما يطرحه شميت يُعرّف من خلال مقولتين مركزيتين تتماشيان تمامًا مع سمتين للإعلان طرحناهما حتى الآن. حسب المقولة الأولى والأكثر عمومية "جميع المفاهيم الدقيقة لنظرية الدولة المعاصرة هي مفاهيم لاهوتية معلمنة"،[12] وعليه، فإنّ القدرة السيادية على خلق كيانات سياسية بواسطة التعبير الأدائي للإعلان يمكن فهمها كموازٍ دنيوي ومعلمن للقدرة الإلهية على الخلق بواسطة الكلام (حيث أنه من المعروف، بأن بدءًا من "ليكن نور" أنّ العالم تكوّن بفعل "عشرة اقوال" (مسيخت أبوت 1:5)؛ وتشّدد المقولة الثانية على أنّ التدخل المباشر والحسم الحر والمستقل لصاحب السيادة يسبق من الناحية الشكلية والمنطقية أي نظام قانوني كان، فكما أنّ القرار الإلهي الحاسم يسبق قوانين الطبيعة ويشرِّعه، هكذا أيضًا يسبق الإعلان السيادي أي نظام قانوني لأنه يكون الكيانات التي تشكِّل هذا النظام ثم تملأه بالمعنى.

على الرغم من أنّ هذه المقولات تُساعد على حصر النقاش وتوضيح العلاقة بين نظرية شميت السياسية والنظرية اللغوية التي وضعها أوستن إلا أنها ما تزال غير قادرة على توفير تفسير كامل لشكل السيادة الذي ينتج من هذا الدمج، ويعود سبب ذلك إلى أنه يوجد للطبيعة اللاهوتية – السياسية للإعلان السياسي عامل ثالث مبتلع بين السطور، يتأسس على ما يسميه أغامبين، مثلاً، "مفارقة السيادة" لدى شميت.[13] وبمصطلحات هذا النقاش، يتلخص الشكل الأعم لهذه المفارقة في أنّ صاحب السيادة هو، في الوقت ذاته، الوحيد القادر على خلق كيانات سياسية، وهو نفسه كيان سياسي من هذا النوع؛ وذلك لأنّ الجسم السيادي هو أيضًا الهيئة العليا التي تمنح التخويل لأي إعلان كان، وهو أيضًا كيان سياسي يتوجب عليه أن يكون موضوع إعلان – الإعلان الذي بواسطته ينشئ صاحب السيادة نفسه بنفسه على نحو يوازي، من الناحية السياسية، الطريقة التي يشكّل فيها الله علة وجوده. وكان جاك دريدا قد أشار الى العلاقة بين مقاربة موضوع الإعلان وبين مفارقة الشرعنة الشخصية للسلطة السيادية، حيث أن بحث دريدا في الخصوصية اللغوية والسياسية لإعلان الاستقلال الأمريكي من سنة 1776 قد اعتمد بشكلٍ مباشر ومعلن على نقد نظرية أفعال الكلام التي وضعها أوستن.[14]

***

الجزء الأول من هذا المسلك النقدي هو النص الشهير "توقيع، حدث، سياق" الذي يقوم فيه

دريدا بتصوير أوستن، الابن المحبب لأوكسفورد- مهد التقليد التحليلي، وكأنه أقرب إلى مفكري التقاليد الفلسفية القارّية، وعلى رأسهم نيتشه وهوسرل.[15] وعلى الرغم من تقديره البالغ لإسهام أوستن، إلا أنه يوجِّه إليه سهام النقد لأنه لم يدرك بنفسه قيمة انجازاته، ولأنه خشي أن ينأى بنفسه عن الفلسفة "الجدّية"، فانتهى به الأمر إلى الالتزام تجاه مقولات كان قد حاول تقويضها. أما الجزء الثاني، وهو الأكثر تمحورًا في مسلك دريدا النقدي، فقد جاء بعد مضي خمس سنوات على الجزء الأول، في محاضرة قصيرة ألقاها دريدا في سنة 1976 بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لاستقلال أمريكا. في هذه المحاضرة التي حملت العنوان "اعلانات الاستقلال" طبّق دريدا الاستنتاجات العامة لنقده لأوستن على فعل الكلام السياسي الخاص بإعلان الاستقلال.

يتعامل دريدا مع إعلان الاستقلال، كما لو كان حدث كتابة منتجة يخلق الدولة وهوية صاحب السيادة كأعلى سلطة في تلك الدولة. وبحسب مفارقة السيادة التي ترى في الإعلان عملية يقوم بها الجسم السيادي من ناحية وشرطًا مسبقًا لمجرد وجوده، من ناحية ثانية، يدّعي دريدا أنّ الذات السيادية التي توقع على إعلان الاستقلال لم تكن موجودة أبدًا قبل التوقيع. وطالما أنّ الشعب الأمريكي لم يوقع على إعلان استقلاله فهو غير موجود بصفته هذه، ولذلك يخترعه اعلان الاستقلال بواسطة ما يسميه دريدا "أثر رجعي مدهش"، ويصوره كـ"هيئة أشباح" ذات مكانة أنطولوجية–سياسية غير واضحة. لإبطال مفعول هذا الغموض، يحاول صاحب السيادة أن يصوِّر توقيعه على إعلان الاستقلال كفعل يعتمد على صلاحية تأتيه من خارجه، ولذلك فهو يتوجَّه إلى هيئة أعلى يصفها دريدا بأنها "تحتفظ بنفسها خلف الكواليس".[16] وبما أنّ صاحب السيادة هو الهيئة السياسية الأعلى في دولته فالهيئة الوحيدة التي يمكنه أن يتوجَّه إليها بصفته تلك، فيما يتعلق بإعلان استقلاله، هو صاحب السيادة النهائي الأعلى – سيد الكون. يحتاج صاحب السيادة الإنساني إلى صاحب السيادة الإلهي لكي يخوِّله التوقيع على إعلان الاستقلال، وعليه فلا عجب أنه لا يتم في الحالة الأمريكية، وفي الحالة الإسرائيلية أيضًا، التوجُّه إلى الله في الأجزاء الوصفية الإجرائية من النَص، وإنما في الفقرة الأخيرة، قبل التوقيع بقليل. وتبدأ الفقرة الأخيرة للإعلان الأمريكي بالكلمات التالية:

"بناءً على ما جاء أعلاه، نتوجه نحنُ ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية [...] إلى القاضي الأعلى في هذا العالم ليكون شاهدًا على نزاهة نوايانا، وباسم الاشخاص الأخيار من المستوطنات وانطلاقًا من سلطاتهم، نصرّح ونعلن، باتزان وروية، أنّ هذه المستوطنات المتحدة، وبحسب استحقاقاتها، دول حُرة ومُستقلة."[17]

وينتهي الإعلان الإسرائيلي بالكلمات "وتوكلاً على ملاذ إسرائيل، نثبت بتواقيعنا هذا الإعلان..."[18]

يعود الاقتضاب في النص الإسرائيلي مقارنة بالنص الأمريكي إلى أسباب مختلفة بينها النقاش الشهير بين ممثلي الأحزاب الدينية وبين أعضاء حزب مباي بشأن ذكر الله في إعلان الاستقلال، وإلى التسوية التي تبلورت وبحسبها يذكر الله مرة واحدة فقط، وبواسطة التسمية المبهمة "ملاذ إسرائيل"، ولكن على الرغم من الأهمية السياسية – الائتلافية لذكر الله على هذا النحو، إلا أنه، في المثالين الواردين أعلاه، ليس الأمر الذي يخوِّل الموقعين بفعل ذلك. في الحالة الأمركية مثلا ينبغي عليه فقط أن يشهد على صدق نوايا الموقعين وعلى جديتهم، في حين أنّ

صلاحيتهم تأتيهم من "الأشخاص الأخيار من المستوطنات" ومن "حق المستوطنات الموحَّدة". أما في الحالة الإسرائيلية فالموقعون يصرحون فقط – ولا يعلنون- عن ثقتهم به، وذلك خلافًا للافتتاحية الشهيرة للإعلان حيثُ جرى الاعتماد على سريان "الحق الطبيعي والتاريخي". وعليه فإنّ ذكر الله في إطار إعلان الاستقلال لا يخدم أي غرض سياسي منتج وإنما يشكّل صيغة بلاغية تفخيمية لـ"القسم بالله" في محاولة أخيرة للإقناع. وكما رأينا أعلاه، على الرغم من أنّ نجاح الخلق الذاتي للجسم السياديّ يوجب التقبّل والاعتراف من قبل أوساط مختلفة ومتنوعة، فإنّ التقبّل والاعتراف هذين، يأتيان فقط بعد اللحظة الأولى والتكوينية للوجود السياسي لصاحب السيادة؛ في هذه اللحظة الفريدة والمتميزة ليس ثمّة هيئة حقيقية "تحتفظ بنفسها خلف الكواليس".

ينتبه دريدا أيضًا إلى هذا التميُّز، ولذلك نجده يتطرق إلى الانطولوجيا السياسية للسيادة التي تخلق نفسها كأنها "انطولوجيا أشباح"، ويكتسب هذا التطرق في سياق إعلان الاستقلال أهمية مضاعفة، فهو أولاً، يوضح ان اعلان الاستقلال ليس تصريحًا تقريريًا يعبر عن حقائق استقلال وتحرُّر صاحب السيادة، وإنما هو إعلان أدائي يخلق ذلك الاستقلال وتلك الحرية. ويلخّص دريدا هذا على نحو كان بإمكان شميت وأوستن أن يقرّاه، ويدعي أن إعلان الاستقلال لا يقوم على أساس قانوني سياسي من أي نوع، بل يشكّل الحسم السيادي الحر الذي يكوِّن ذلك الأساس. ووفقًا لذلك، يمكن القول أنّ الربط بين "الأثر الرجعي المدهش" للإعلان وبين الحسم السيادي يعرض التقاطع الأوستني –دريداوي للنقاش كموقع لاهوت سياسي، على الأقل بالمعنى الذي يقصده شميت.

ثانيًا، بحسب ما يمكن فهمه من استخدام التعبير "أثر رجعي مدهش" فإنّ أنطولوجيا الأشباح التي يعزيها دريدا إلى السيادة تكشف مِن جديد عن الأفضلية التي يتمتع بها بُعد الزمن في النقاش بصدد الإعلان، وهذا هو المكان – أو للدقة اللحظة – لتذكُّر الحاضر المتعيّن الحقيقي وغير التواصلي الذي ورد في تعريف الإعلان حسب أوستن، ودريدا يتذكر ذلك، فعلاً، بل ويعرِّف موعد حدوث الإعلان كـ"حاضر متسامٍ"، يمكّن المُعلِن من أن يكون حاضرًا، في الوقت نفسه، في حاضر الإعلان وفي مستقبل نواتجه. ولكن هذه الطبيعة الزمنية ليست واضحة ومحددة بما يكفي لترسيخ تعريف سياسي شامل للإعلان، لسببين: أولاً، لأنّ كشف المفارقة الزمنية لتكوين الذات السيادية لا يقول شيئًا عن سمات هذه الذات؛ وثانيًا لأنه يصعب فهم كيفية تخلص الذات السيادية من سمو الحاضر الذي تتكوّن فيه، وتنتقل إلى العمل بشكلٍ يتدخل في الواقع السياسي العيني الملموس. وبعبارة أخرى، ليس واضحًا بعد كيف يشكّل النقاش المجرد والشكلي حول السياسي، في نهاية المطاف، قاعدة لفهم الطريقة التي يعمل فيها صاحب سيادة حقيقي (متحقق ماديًا) في إطار السياسة. لمواجهة هذين السؤالين اريد أن أعزّز إصراري، مع دريدا، على توضيح المفارقة الزمنية التي استعرضها، وسأقوم بذلك من خلال مناقشة أخرى، سابقة للأولى من حيث التوقيت، قام فيها دريدا بتحديد ملامح التكوين الذاتي السيادي للذات بواسطة تحليل فنيمينولوجي – زمني. تتمحور هذه المناقشة التي أقصدها حول تحليل الكوجيتو الديكارتي الذي استعرضه دريدا في نقده لكتاب فوكو "تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي".

***

يُعتبر الجدال بين فوكو ودريدا حول مسألة الكوجيتو الديكارتي أحد الجدالات الشهيرة في تاريخ الفكر ما بعد البنيوي، وليس من الضروري أن نستعرضه هنا ثانية.[19] وأهم ما في هذا الجدال بالنسبة للسياق الذي نحن بصدده هو طريقة دريدا في تعريف الكوجيتو بواسطة منظومة مصطلحات زمنية. وعلى الرغم من أنّ التصوّر الشائع للكوجيتو الديكارتي هو نقطة قاعدة أرخميدس- ما يشبه أرضية إبستيمولوجية يمكن فوقها إعادة بناء وجود مؤكّد، يدّعي دريدا أنّ تلك ليست نقطة مكانية أبدًا بل هي ما يسميه "أصالة زمنية". ووفقًا لما يؤكده دريدا في مواقع عِدة من نقده لفوكو فإنّ **الكوجيتو هو لحظة**، ولهذا السبب تحديدًا هو سابق لأي تمييز بين داخل "منطقي" وخارج "مجنون"، وهو عملياً، حيادي فما يخص العلاقات المكانية أيًا كانت.[20]

إنّ فهم الكوجيتو كلحظة تكوين ذاتي أولية وقبل-تمييزية هو ما يجعل استنتاجات نقد دريدا لفوكو ذات صلة وأهمية بالنسبة لإعلان الاستقلال خاصة، وللإعلان السيادي عامة، فلحظة التوقيع على إعلان الاستقلال هي التي تبدأ الوجود السيادي تمامًا مثلما يبدأ الكوجيتو الوجود الإنساني. هكذا، وتماشيًا مع ما رأينا سالفًا، يستطيع النظير السياسي المبسّط لمقولة "أنا أفكر إذًا أنا موجود" أن يكون "أنا أعلن بنجاح، إذًا أنا صاحب سيادة"؛ وبناءً على ذلك، يمكن إجراء تحديد إضافي لتعريف الإعلان عن طريق المقارنة: **الإعلان هو تلك اللحظة الأولى والمؤسِسة لوجود الذات السيادية، تمامًا كما يشكّل الكوجيتو اللحظة الأولى والمؤسِسة في وجود الذات الديكارتية.**

ولكن هذا التعريف يتطرق إلى جانب واحد فقط للاستنتاج الزمني الذي استنتجه دريدا من الكوجيتو، أما الجانب الثاني فيتلخص في أنّ الذات تكون موجودة عندما تفكّر فقط، أو طالما هي تفكّر، ولذلك فإنّ المواز السياسي للكوجيتو ليس فقط "أنا أعلن بنجاح إذًا فأنا صاحب السيادة" بل "أنا صاحب السيادة عندما أعلن فقط، وطالما أن الإعلان ناجح. يتحدى هذا المعنى الإضافي للموازاة المذكورة التعريف الوارد أعلاه لأنه يكشف عن حقيقة مفادها أنّه مثلما يكون الكوجيتو فعالاً في اللحظة المتفردة المتميِّزة للحدس، هكذا أيضًا يكون مُعلن الإعلان السيادي متمتعًا بتلك السلطة في اللحظة المتفردة لفعل الإعلان.

صحيح أنّ الذات المفكرة تكوِّن نفسها في لحظة، ولكنها لحظة متميّزة متفرِّدة تجعل من المستحيل انتقال الذات نحو اللحظة القادمة التي تضمن بقاءها على نحو متواصل في الزمن؛ كل لحظة تكوين الذاتي هي أيضًا لحظة أزمة (أو لحظة حالة طوارئ)، قد تفقد فيها الذات يقينية وجودها، إن لم تكن ثمة طريقة تنقلها إلى اللحظة القادمة. ومن أجل تطوير الكوجيتو وتحويله إلى ذات حقيقية ثمة حاجة لما يسميه دريدا "زمنية الكوجيتو"، بمعنى أنه يجب تأسيس وتوطيد تواصل يربط لحظة الكوجيتو باللحظات التي تليها وترتكز عليها.[21] وكما هو معروف، فإنّ من يستطيع أن يحل "أزمات هوية" كهذه لدى ديكارت هو الإله الطيّب "غير المخادع" الذي يضمن ترسيخ يقين الذات بشأن تواصل وجودها.[22] ولكن ماذا بالنسبة لصاحب السيادة المعلمَن الذي لا إله له حسب اللاهوت السياسي الراسخ في لب إعلان الاستقلال؟

عندما يستبدل شميت الله بصاحب السيادة يقوم ذلك من خلال تطرق مباشر لمفهوم ديكارت

عن الله، بل ويقتبس أتجي الذي ادعى أنّ موقف صاحب السيادة في الدولة "مواز تمامًا للموقف المنسوب إلى الله في المنظومة العالمية الديكارتية".[23] وكما رأينا في إعلان الاستقلال، فليس صاحب السيادة من يجسّد هذه المكانة "الإلهية" فقط، وإنما أيضًا من يتشكّل كصاحب سيادة بواسطة الإعلان نفسه. يعني ذلك أنه على النقيض من الذات الديكارتية، التي أتاح الله للحظة المتميِّزة المتفردة لتكوينها الذاتي أن تكون أساسًا لوجودها المتواصِل، فإنّ صاحب السيادة الدنيوي يبقى أسير الحاضر المتسامي للحظة المتميِّزة المتفردة في تكوينه؛ ولكي يجسّد هويته كصاحب سيادة عليه أن يعيد تكوين نفسه من جديد، في كل لحظة من لحظات وجوده. ويصبح معنى هذا التكوين المتجدد أكثر وضوحًا عندما يُستعرض بمفاهيم نقد دريدا لفوكو فيما يتعلق بالكوجيتو الديكارتي.

يتفق دريدا مع القول بأنّ اللحظة الأولية والمستقلة للكوجيتو تفتقد إلى أي معنى وغاية إذا لم تفتح "مجال خطاب"، ففي هذا المجال فقط يمكن أن يتشكّل ويتبلور تواصل الهوية الذاتية. ولكن- وهذا أعمق ما في نقد دريدا تجاه فوكو- بما أنّ اللحظة المتسامية السابقة لبناء الذات وموقعتها في إطار خطاب عقلاني هي شرط لازم ومؤسِس لهذا الخطاب تحديدًا، فلكي لا يتداعى هذا الخطاب، عليه أن يجدّد نفسه في كل لحظة بواسطة تحرير كل ما كان محتجزًا حتى الآن بحسب اعتباره "غير عقلاني"، واحتجاز "غير عقلاني" جديد الذي برز الخطاب الجديد ضده، وعلى خلفيته. وفقًا لذلك، وخلافًا لفوكو، يعتقد دريدا أنّ الخطوة الديكارتية لا تسلّط الضوء على التجربة اللحظية السريعة جدًا والموجَزة للكوجيتو، وإنما على لزوم اللحظة التي تليها مباشرة. اللحظة الأولى والمؤسِسة للفكر التي يكون فيها العقلاني وغير العقلاني ما زالا يقيمان معًا تحت سقف واحد، والتي يعيِّن فيها الكوجيتو خط حدود الذات العقلانية، ولكنه إلى تلك اللحظة لم يتموضع في أي الطرفين. صحيح أنّ هذه اللحظة إلزامية في تكوين أي تواصل وخطاب من أي نوع كان، ولكن بما أنه من دون هذين (التواصل والخِطاب) تبقى اللحظة حدسية، ومتفردة، وفاقدة لأي تعبير علني وسياسي حقيقي فإنها تظل غير كافية. بناءً على ذلك، فإنّ دريدا لا يُنكر أهمية اللحظة المستقلة والمتميزة للتكوين الذاتي، وأهمية اللحظة الأولية للخطاب واللوجوس، ولكنه يسعى إلى تذكيرنا بأنّ كل واحدة من هاتين اللحظتين تفتقد إلى المعنى والأهمية عندما تظهر لوحدها.[24]

إن الموازي السياسي لهذه الخطوة هو ما يفسّر كيف يتيح اعلان الاستقلال للمتسامي وللواقعي الملموس، للحظي وللمتواصِل، للشكلي وللعيني، للسياسي وللسياسة أن يجتمعوا معًا في تعبير مُنتج واحد من التكوين الذاتي. من ناحية، بدون اعتراف والتزام جميع الأطراف ذات الصلة التي ذكرت أعلاه، لن يكون النجاح حليف إعلان الاستقلال لكي يقيم جسمًا سياديًا سياسيًا حقيقيًا؛ ومن الناحية الثانية، إعلان الاستقلال بحد ذاته هو الشرط الضروري للخطاب والأنطولوجيا السياسيين اللذين في نطاقهما فقط يكون للاعتراف والالتزام معنى. يتم إعلان الاستقلال في اللحظة التي تُعيِّن فيها الذات الحدودية حدودها على خلفية الخطاب السياسي الذي سبقَها، وبذلك تنتج خطابًا سياسيًا جديدًا يقوم على سيادتها. وبما أنّ تجّدد هذا الخطاب قد يحدث في كل لحظة، لا يجوز اعتبار لحظة التكوين الذاتي لإعلان الاستقلال لحظة أولية لمصدر تاريخي وإنما كلحظة موجودة بشكلٍ ضمني في كل لحظة تعمل السيادة فيها. يتلخص الاستنتاج المباشر من ذلك، وقد جرى التلميح اليه في صيغة الجمع التي اختارها دريدا عنوانًا لمحاضرته ("إعلانات

الاستقلال")، في أنه ليس ثمّة إعلان استقلال واحد تشتق منه السلطة السيادية، ولهذا السبب تحديدًا ليس هنالك أيضًا معلِن محتمل واحد. كل إعلان ينتج كيانًا سياسيًا على نحوٍ سيادي هو أيضًا اعلان إستقلال، ولذلك فإنّ كل فعل مُنتج ناجح في المجال السياسي يرتبط بإعلان ضمني عن وجود سيادي مستقل.

يتطلب مثل هذا الاستنتاج تفهمًا جديدًا للشكل الذي يتواجد فيه صاحب السيادة في الزمن، فعلى الرغم الإستمرارية البادية للعيان إلا أنّ صاحب السيادة يعيش بشكلٍ متميِّز متفرد وغير متواصِل، من لحظة إلى أخرى، من حدث سيادي إلى آخر، ومن إعلان إلى إعلان ومن تكوين ذاتي إلى تكوين ذاتي جديد. وحقيقة أنّ نفس السلطة السيادية هي التي يصادق عليها من جديد عادةً بواسطة الإعلان الناجح القادم هي حقيقة عرضية وليست حتمية (هذا في حقيقة الأمر استنتاج شديد الوضوح وضروري لأنه إذا لم يكن الأمر كذلك فلن تكون الثورات والتمردات وتبديل السلطة وغيرها ممكنة الحدوث). وفي نهاية المطاف، فإن التكوين الذاتي للذات السيادية – ذلك التكوين الذاتي الذي يعتمد عليه الإعلان ويتيحه – هو الذي يخلق سلطة صاحب السيادة، ولكن بما أنّ سريان هذا التخويل الذاتي مرتبط بالخطاب الجديد الذي ينتجه، فإنّ الوجود السيادي هو وجود غير مضمون، يجري من لحظة متميزة واحدة إلى أخرى، ويتطلب من صاحب السيادة أن يكوِّن نفسه من جديد في كل لحظة وأخرى من وجوده. لا يقوم صاحب السيادة بتجديد سلطته واستقلاليته بواسطة الإعلان، بل يقوم فعليًا بتكوين نفسه من جديد. السلطة لا تحكم وإنما تسيطر وعليها أن تفعل ذلك دون توقُّف وبشكل متجدّد، والإعلان هو الوسيلة اللغوية – السياسية التي تستخدمها لهذا الغرض.

***

والآن، وبعد أن أتمّت المناظرة التي قمنا بها مع مقاربة دريدا تحديدَ الملامح الزمنية للإعلان، ووضّحت لماذا لم يلغ التركيز الشكلي على السياسي أهمية الخطاب العيني للسياسة بالنسبة للإعلان، يمكننا، في نهاية المطاف، أن نحاول تقديم تعريف إجمالي للإعلان. إن حاولت هذه الخطوة النظرية أن تفعله، حتى الآن، ليس أكثر- وليس أقل أيضًا – هو نقل مثلّث لمعنى الإعلان حسب تعريفه الأولي حسب أوستن وفقًا للمركبات الثلاثة: انتاجية الإعلان انتقلت من الحقل اللغوي إلى الحقل السياسي؛ وانتقل التأكيد النظري الراسخ في دراسة أوستين من مسألة تحديد هوية المُعلن إلى سلطته، ولذلك استبدلت سياسة سلسلة التخويلات بلاهوت سياسي لتكوين ذاتي سيادي؛ وفي نهاية الأمر، تحوّل وقت حدوث الإعلان، أو لحظة الإعلان، من وحدة عادية في حاضر متواصل، متسلسل متعاقب زمنيًا إلى وحدة متميزة متفرِّدة تحدث في لحظة زمنية معينة في حاضر غير متواصل أو متسامٍ، وهذا يستوجب تكوينًا ذاتيًا متجددًا بدون توقف. وعلى أساس هذه المعاني الجديدة التي سعيت إلى طرحها هُنا لهذه المركبات الثلاثة، يمكن الآن طرح تعريف شكلي إجمالي للإعلان بمفهومه السياسي: الإعلان هو لحظة متفردة متميزة لفعل كلامي حر ومستقل ينجح في تكوين (خلق) شيء سياسي ما، وبذلك فهو يكوِّن – على نحو معلن أو ضمني، ولأول مرة أو من جديد – الذات السيادية ومجال الخطاب الذي يُمكِّن من التعامل معها على هذا النحو.

وكما أسلفنا أعلاه، انطلاقًا من كون هذا التعريف شكليًا ومجردًا فهو يستوجب مزيدًا من التكثيف والإثراء من توجهات فكرية وخطابية أخرى، في كل مرة تجري إحالته على وضعيات سياسية محدّدة. أما إذا كانت المقاربة المُدرجة أعلاه قد حققت هدفها، فمن الواضح أنه ليس ثمة عيب في ذلك، وعلى العكس، فإن التأكيد على شكلية الإعلان كأداة لغوية-سياسية تحافظ على قدرتها على أن تكون صالحة لأشكال سلطة ونظام وسيادة مستقبلية ومختلفة عن تلك التي نعرفها اليوم. هذا الانفتاح على المستقبل يبدو لي شرطًا ضروريًا لكل تعريف يسعى إلى طرح مفاهمية نظرية للظواهر السياسية؛ وعلى غِرار ما بيّنه دريدا، يكتسب هذا الانفتاح أهمية بالغة عند الحديث عن اللحظة السياسية التي تكوِّن الذات السيادية وتفتح مجال الخطاب الذي تكون كل سياسة مُتاحة فيه - هذه هي لحظة الإعلان.

هوامش

1. من الجدير بالإشارة أنّ هذا التمييز لا يشكّل نهاية الطريق بالنسبة لأوستين. وإنما المرحلة الأولى فقط في نظريته عن كيف ننجز أشياء بواسطة الكلام. يتوصل أوستن في كتابه إلى استنتاج مفاده أنّ المشاريع التقريرية والمشاريع الأدائية لا تتعارض مع بعضها البعض بشكلٍ قاطع، حيثُ أنّ التعابير التقريرية مثل التوصيفات والادعاءات يمكنها أن تقود إلى أفعال حقيقية ملموسة وإلى تغيير في العالم. ووفقًا لذلك، فإنّ التقسيم النهائي الذي يقترحه هو تقسيم ثلاثي: كل فعل كلامي يتضمن مركبًا تلفظيًا لنقل الفحوى (Locutionary)؛ ومركبًا انجازيًا (Illocutionary) يدل على فعل لغوي، ومركبًا تأثيريًا (Perlocutionary) لتأثير محتمل يأتي من خارج اللغة. أنظروا جـ.ل.أوستين (2006) كيف ننجز الأشياء بالكلام. تل أبيب: رسلنغ، محاضرة رقم 11. (بالعبرية).وبالرغم من ذلك، لا يلغي هذا التقسيم الثلاثي التمييز بين أفعال الكلام التقريرية وتلك الأدائية وإنما يقوم فقط بإدراج هذين النوعين من التعبير تحت التصنيف الإنجازي (Illocutionary). لذلك ولتجنّب البلبلة وعدم الانتقال سهوًا إلى مواضيع بعيدة عن القضية المركزية فإنّ نقطة انطلاق المناقشة الحالية صيغت على أساس التمييز تقريري/إدائي وليس على أساس التقسيم الثلاثي تلفظي، إنجازي وتأثيري.

2. أوستن، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 79.

3. نفس المصدر، ص 68.

4. لإنجليزية والفرنسية تستمدان هنا من الفعل اللاتيني declarare، ومعناه الأساسي يوضّح ويفسّر ويكشف وليس من فعل الإعلان اللاتيني denuntaire الأكثر ملائمة لموضوعنا (bellum denuntiare، مثلاً كان التعبير اللاتيني المتبع في حالة "إعلان حرب"). مع ذلك، تُحافظ الانجليزية والفرنسية بواسطة الصيغ denouncement-denunciation/denunciation على معاني الاتهام والتطرق إلى ترتيبات القانون والصلاحية (إلغاء اتفاق مثلاً) ذوات الصلة بالحقل اللغوي السياسي –السيادي الذي يشغلنا هنا.

5. اليعيزر بن يهودا (1950) قاموس اللغة العبرية القديمة والجديدة. القدس: حمدة وإيهود بن يهودا. المجلد رقم 11، ص5406. (بالعبرية).

6. أوستن، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 80.

7. نفس المصدر، ص 39-47.

8. (التمييز المعرفي الذي اقترحه هنا مشمول في التمييز بين السياسي (le politique) والسياسة (la politique) كما صاغه كلود لفور. أنظروا في الأساس: Claude Lefort. See especially: Claude Lefort, *Le Travail de l'œuvre, Machiavel* (Paris: Gallimard, 1972); Claude Lefort, Essais sur le politique : XIXe-XXe siècles (Paris: Seuil, 1986).

وثمة تطوير آخر لمفهوم السياسي، يتناسب مع الخطوة المقترحة هنا، في محاضرة عدي أوفير عن مفهوم "السياسي" في المؤتمر المعجمي الثاني للفكر السياسي وهي بعنوان "خلف أفق الفكر الليبرالي"، جامعة تل ابيب، تشرين الثاني 2008. المحاضرة مدرجة على موقع الانترنت www.politicallexicon.co.il وسوف تنشر نسخة موسّعة منها في أحد الأعداد القادمة من المجلة الالكترونية مفتاح. لمعاينة نسخة مقتضبة من المقال، أنظروا: عدي أوفير (2009)، "ما هو السياسي"، نظرية ونقد 34، ص173-179. (بالعبرية).

9. كارل شميت (2005). اللاهوت السياسي، تل ابيب: رسلنغ، ص.25. (بالعبرية).

10. نفس المصدر، ص.[53]. اختيار المترجم إلى اللغة العبرية أن يترجم الكلمة deklaratorischen التي يستخدمها شميت إلى "تصريحي" وليس إلى إعلاني يتوافق مع الادعاء الذي سعيت هنا إلى توطيده: الحسم السيادي لا يستطيع أن يكون تصريحيًا فقط وذلك تحديدًا لأنه إعلاني.

11. في الواقع، وعلى وجه التحديد بسبب تطرق الاستنتاج الشكلي إلى الإعلان عن حالة الطوارئ كحالة خاصة من الإنتاج اللغوي القانوني لكيان سياسي، يبقى هذا الاستنتاج على حاله حتى لو لم يُقبل النقد على شاكلة نقد جيجيك، الذي ادعى أنّ إدراك الاستثناء السيادي حسب شميت (وأغامبين في أعقابه) لا يستطيع أن يتضح بمجمله في الإطار المفهومي المحدود لحالة الطوارئ، وإنما فقط بواسطة دمجه في إطار أعم من التفكير حول العلاقة بين الأيديولوجيا والمادية والشمولية. أنظروا في هذا الصدد: Slavoj Žižek, "Carl Schmitt in the Age of Post-Politics", in *The Challenge of Carl Schmitt*, edited by Chantal Mouffe (London: Verso, 1999), pp. 18–37; Slavoj Žižek, *The Universal Exception: Selected Writings, vol. 2* (London: Continuum, 2006), Ch. 11.

والمناقشة تشير إلى اتجاه ممكن لربط شكلي من هذا النوع بين شميت وجيجيك، وتُضاف اليهما أيضًا طيفية دريدا، أنظروا: Erik Vogt, "Schmittian Traces in Žižek's Political Theology (and Some Derridian Specters)", *Diacritics*, 36.1, pp. 14–29.

12. شميت، اللاهوت السياسي، ص.57.

13. Giorgio Agamben, *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life,* translated by Daniel Heller-Roazen (Stanford: Stanford University Press, 1998), ch. 1.1.

14. دليل إضافي (يختلف في طبيعته وغايته) على الشكل الذي يتم التعبير فيه عن مفارقة الشرعية الذاتية في إعلان استقلال وحقوق من نهاية القرن الثامن عشر، يمكن إيجاده في مناقشة ليوتارد حول

اعلان حقوق الإنسان والمواطِن من سنة 1789. أنظروا : Jean Francois Lyotard, *The Differend: Phrases in dispute,* translated by Georges van den Abbeele (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1998), pp. 145-150.

15. Jacques Derrida, "Signature Event Context", in *Limited Inc.,* translated by Samuel Weber & Jeffrey Mehlman (Evanston, Il: Northwestern University Press, 1998), pp. 1-23.

16. Jacques Derrida, "Declarations of Independence", translated by Tom Keenan and Tom Pepper, *New Political Science* 15, pp. 10-14.

17. *The Declaration of Independence: A Transcription,* at http://www.archives.gov/national-archives-experience/charters/declaration_transcript.html [last viewed on 07 March 2010]

18. "إعلان إقامة دولة إسرائيل"، الجريدة الرسمية لحكومة إسرائيل المؤقتة، رقم 1. تل ابيب، 14 ايار، 1948، ص1. مقتبس لدى: www.knesset.gov.il/docs/heb/megilat.htm [شوهد آخر مرة في 9/6/09].

19. حظي هذا الجدل، مؤخرًا، على شحنة من الطاقة الإضافية المحلية عبر مقال لحاييم دعوئيل لوسكي وعنات مطار (2008)، "قصص مُختلقة: في أعقاب "السجن الأكبر" لميشيل فوكو". مطاعام 15، ص. 122-139). وسيتضح لاحقًا هنا، أن الوجهة التي أسعى إلى أخذ دريدا إليها وطريقة فهمي لنقده لفوكو لا يتناقضان مع هذين الأمرين لدى لوسكي ومطار، ولكنهما لا يتشابهان معهما أيضًا.

20. Jacques Derrida, "Cogito and the History of Madness", in *Writing and Difference,* translated by Alan Bass (University of Chicago Press, 1978), pp. 47-51; 55; 309 n. 24.

21. دريدا، "الكوجيتو وتاريخ الجنون"، ص 58.

22. رينيه ديكارت (1950)، تأملات في الفلسفة المبكرة، القدس: ماغنس، ص 167-168.

23. شميت، اللاهوت السياسي، ص 68.

24. دريدا، "الكوجيتو وتاريخ الجنون"، ص 58-61.